

تحرك عاجل

مساعد قاض يواجه محاكمة مزدوجة

يواجه هتسيار وشيار، مساعد قاضي إحدى المحاكم، السجن لما يصل إلى سبعة أعوام، بعد توجيه تهم جديدة إليه، على خلفية تعليقاته على مواقع التواصل الاجتماعي نفسها التي صدر بناءً عليها حكم بسجنه لمدة عام واحد، وأمضى فترة العقوبة الكاملة فعلياً. وبدلاً من الإفراج عنه بعد فترة السجن، لا يزال مُحتجزاً، ويواجه خطر محاكمة ثانية بسبب نفس التعليقات. ومن ثمّ، يجب أن تُفرج السلطات عن هتسيار وشيار فوراً ودون قيد أو شرط، وأن تُسقط جميع التهم الموجهة إليه.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

حضرة القاضي بنكين قاسم محمد كتاني

رئيس مجلس القضاء لإقليم كردستان

مجلس القضاء لإقليم كردستان

إلى عناية دكتور ديندار الزبياري

رئيس لجنة التقييم والرد على التقارير الدولية

أربيل، جمهورية العراق

البريد الإلكتروني: dindar.zebari@gov.krd

حضرة القاضي الموقر

تحية طيبة وبعد ...

يواجه **هتسيار وشيار**، مساعد قاض بإحدى المحاكم، السجن لما يصل إلى سبعة أعوام، بعدما أمضى فترة العقوبة الكاملة لحكم بسجنه لمدة عام واحد، على خلفية نفس التعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي، انتقد فيها سلوكيات بعض القضاة بمدينة السليمانية، في شرق إقليم كردستان العراق. ويُتهم حالياً بـ "إهانة الهيئات النظامية والسلطات العامة" في هذه التعليقات، بموجب المادة 226 من قانون العقوبات العراقي، ومنتظر محاكمته في 7 مارس/آذار 2021.

وُحِّمَ على هتسيار وشيار بالسجن لمدة عام واحد في 2 ديسمبر/كانون الأول 2019، بموجب المادة 2 من قانون العقوبات، بعد اتهامه بـ "إساءة استعمال أجهزة الاتصالات" في إطار محاكمة جائرة. وتعلقت التهمة بنفس التعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي التي يُحاكَم استناداً إليها الآن. وانتَهكت محاكمة هتسيار في 2019 معايير المحاكمة العادلة بوضوح؛ إذ صدر الحكم في جلسة مغلقة، بعدما مُنِع من الاتصال بمحاميه، وعينت المحكمة محامياً له، ولم يُسَمَّح له بالتكلم.

وعلى الرغم من أن هتسيار وشيار أتمّ فترة الحكم بسجنه بالفعل في 2 ديسمبر/كانون الأول 2020، إلا أنه لا يزال مُحتجزاً لدى قوات الأمن بالسليمانية ("الأسايش"). وكانت المرة الأخيرة التي زارته فيها أسرته في أكتوبر/تشرين الأول 2020، ولم يتحدث إليهم هاتفياً منذ ذلك الحين سوى ثلاث مرات، واستغرقت كل مكالمة أقل من دقيقة واحدة. وتمكن هتسيار من مقابلة محاميه في 28 فبراير/شباط 2021 لمدة 30 دقيقة، في أثناء وجود عناصر "الأسايش" طوال فترة الزيارة.

وانتهك أيضاً حق هتسيار وشيار في المحاكمة العادلة، وحقه في ممارسة حرية التعبير، في 2019. وتجري محاكمته حالياً على خلفية نفس الجريمة المزعومة للمرة الثانية، في ظل استمرار بواعث القلق حول حقه في إعداد دفاعه على النحو الكافي. وهذا يتعارض مع التزامات العراق وفقاً للمادة 38 من دستور البلاد، وبموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

وفي ضوء ما سبق، نحثكم على أن تُفْرَجوا عن هتسيار وشيار فوراً ودون قيد أو شرط، وأن تُسْقَطوا جميع التهم الموجهة إليه، وعلى أن تعملوا على إجراء تحقيق عاجل وفعال حول مزاعم تعرّضه للتعذيب التي وردت في 2019، بهدف محاسبة المسؤولين عن ذلك، وتقديم التعويضات المناسبة له.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

رفع اتحاد القضاة عدة دعاوى بحق هتسيار وشيار، في 2017، بتهمة "التشهير" ببعض الأشخاص عبر حساباته الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، بموجب المادة 236 من قانون العقوبات. ودأب هتسيار على نشر تعليقات على حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي، انتقد فيها النظام القضائي في السلبيمانية وما اعتبره ممارسات فاسدة داخل المحكمة. واعتُقل لمدة 50 يوماً، وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر، أُقيل خلالها من منصبه، ثم أُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2018. وتقدم بدعوى قضائية ضد المحكمة بعدما فصلته عن عمله.

وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، اعتقلته قوات "الأسايش" تعسفاً، خلال جلسته بالمحكمة، وفتشت منزل أسرته، وصادرت وثائق رسمية متعلقة بقضيته وهاتفه وحاسوبه المحمولين. وظل هتسيار وشيار قيد الحبس الانفرادي لدى "الأسايش" لسبعة أيام، وعُصبت عيناه، وتعرّض للتعذيب في أثناء تلك الفترة، كما زُعم. ونقلته قوات "الأسايش" مباشرة ليمثّل أمام المحكمة في جلسة مغلقة في 2 ديسمبر/كانون الأول 2019، وحُكِمَ عليه خلالها بالسجن لمدة عام واحد، لاتهامه بـ "إساءة استعمال أجهزة الاتصالات"، بموجب المادة 2 من قانون العقوبات، بعدما مُنِع من الاتصال بمحاميه، وعينت المحكمة محامياً له، ولم يُسمَح له بالتكلم. وأضرب عن الطعام بعد صدور الحكم لأكثر من شهرين، وتدهورت حالته الصحية تدهوراً شديداً خلال تلك الفترة.

ولم يُفرج عن هتسيار وشيار، بعد أن أمضى فترة العقوبة بالكامل في 2 ديسمبر/كانون الأول 2020، وأُحيل مباشرة للاحتجاز لدى "أسايش" السلبيمانية. وتمكن من الاتصال بأسرته منذ ذلك الحين ثلاث مرات فقط، واستغرقت كل مرة أقل من دقيقة واحدة، ولم يُقابل محاميه سوى مرة واحدة في أثناء وجود قوات "الأسايش"، وبالتالي، لم يتمكن من إخبار محاميه عن أوضاع احتجازه. وبحلول 2 مارس/آذار 2021، لم يكن محامي هتسيار وشيار قد تمكن من الاطلاع على ملف الدعوى المرفوعة ضد موكله بعد.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية أو الكردية أو العربية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 28 أبريل/نيسان 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية ببلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: هتسيار وشيار (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/2025/2020/ar/>